ديوان المحاسبة الليبي

التاريخ: / /2023م

دراسة في قرار مجلس حقوق الإنسان (52-21) بشأن الأثر السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان، وأهمية تحسين التعاون الدولي

الجغرافيا هي قدر الشعوب فما من شعب اختار جيرانه، فإذا كانت الشعوب قادرة على رسم علاقاتها بالآخرين، فإنها لا تستطيع الهروب من علاقاتها بجوارها، حيث نشأ العالم وتكون عبر التاريخ من دول وشعوب متجاورة ، وكما أن للجوار فوائده فإنه ينطوي على بعض الأعباء والمخاطر.

فلا تعدو الحدود السياسية بين الدول أن تكون خطوطاً وهمية، ليست قادرة بحال من الاحوال على المساس بالوحدة الطبيعية بين الدول شاءت هذه الدول أم أبت.

كما تظل الدول ذات الحدود الطبيعية الواضحة كالجبال والأنهار والبحار، متصلة بغيرها من الدول رغم أن كل جزء منها يكون إقليماً لدولة منفصلة عن الأخرى، فلا الجبال ولا الأنهار ولا البحار قادرة على إحداث قطيعة كلية بين الدول.

لم يتوصل العلم - ولن يتوصل - إلى اختراع يجعل الدولة في عزلة عن غيرها من الدول. فستظل قوى الفساد كقوى الطبيعة الطاغية سيداً بلا منازع في القدرة على اختراق الحدود بين الدول، فأياً كان التطور فلا شيء سيوقف حركة الفساد والجريمة المنظمة، تماما كما لا يمكن وقف الرياح والعواصف والزوابع والأمواج ... الخ.

وإذا كانت الدول قادرة على بناء الجدران العازلة أو نصب الأسلاك الشائكة أو تشييد القلاع أو زرع الألغام على حدودها، أو رصها بقوى الأمن، فإنها ستظل عاجزة عن محو علاقات شعوبها ببعضها البعض، بل ان هذه العلاقات قد يتخللها بعض الرتوش التي تجعلها في مواقف يصعب اتخاذ قرارات فيها، نظرا لان المواطنين بين الدول هم اساسها ومسببيها وليست قياداتها.

حيث شهد العالم خلال القرن الماضي تقدماً علمياً هائلاً، وهو تقدم تتزايد وتائره بصورة مذهلة وسريعة، وقد نجم عن هذا التقدم العلمي نتيجتين أساسيتين هما: التقارب الشديد والاتصال بين الدول وارتفاع درجة المخاطر على الدول المتجاورة وحتى البعيدة، بسبب التطور الصناعي الكبير المتطور باضطراد عمودياً وأفقياً . إن الدول اليوم ، لم تعد وحده معزولة عن غيرها من الدول، فقد اختصر التقدم العلمي المسافات الواسعة واختراق الحدود وجعل العالم بحق قرية عالمية.

إن هذا التطور قد انعكس بشكل عام على الحياة الانسانية وشملت تأثيراته مختلف مناحي الحياة، ومن الطبيعي انعكاسه بشكل مباشر على قواعد القانون الدولي ، وقبل هذا التطور العلمي راجت الأفكار عن سيادة الدولة وحقها المطلق في التصرف داخل حدودها وحصانتها أمام الآخرين.

فالتدفق للأموال الغير مشروع بكافة اشكاله يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتحويل الاموال المهربة والمكتسبة بشكل غير مشروع خارج الدولة يفقد ناتجها المحلي نسبة كبيرة من تمويل البنية والخدمات العامة والاساسية، بالإضافة الى تعزيز الفساد وتدهور الثقة في المؤسسات الحكومية وعرقلة العملية التنموية وتشويه الموازنات الاقتصادية وتضخم الاسعار والسلع. هذا مما يعرض الامن القومي للخطر.

فيجب على الدول أياً كانت، سواءً مصدرة للأموال المهربة أو المهرب إليها، بان تكافح الفساد بما اوتيت من قوة، وتعزز الشفافية والنزاهة في انظمتها حتى تحقق التنمية وتحافظ على اقتصادها بالاستقرار والعدالة، بالرغم من ان الدول تفتقر الى احصائية رسمية تعرف من خلالها ما تم تهريبه منها وإليها.

في نظري - لم يتوصل العلم - ولن يتوصل إلى طريقة معينة يستطيع ايقاف هجرة الاموال المكتسبة بشكل غير مشروع الى الدول المجاورة والبعيدة. والمشكلة الحقيقية هي في كيفية استرجاع هذه الأموال الى بلدانها الأصلية، الامر الذي تواجهه عدة عقبات سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية، كما يتطلب الامر التطرق الى مصدر هذه الاموال وما خلفته من أضرار، فالأموال المكتسبة من الرشوة ليست كالأموال المكتسبة من الاتجار بالبشر، والاموال المكتسبة من تجارة المخدرات تختلف عن الاموال المكتسبة من جريمة الاختلاس من المال العام. فعملية استرجاع هذه الأموال عملية معقدة للغاية وتمر بمراحل الاقتفاء والتعقب والتجميد والحجز والمصادرة وادارتها والتصرف فيها.

العقبات الرئيسية أمام إعادة الأموال إلى بلدها الأصلي:

لا يخلو اي نظام من النقص والثغرات، والسبب يرجع الى ان الامور دائما في تطور مستمر، الأمر الذي يتطلب مواءمة هذه التطورات وانعكاسها داخل القوانين الداخلية للدول. كما يجدر بنا ان نرجع الى التأصيل السليم والسبب في هجرة الاموال بشكل غير مشروع. وايضا فان استكمال الدول للمعايير الدولية في الاسترجاع والمصادرة يسهل عملية الاسترداد لموطنها الأصلي.

كما وجب هنا ان نذكر بان اعادة او استرداد الاموال المتأتية من مصادر غير مشروعة يكتسي اهمية بالغة، نوجزها في الاتي:-

- فهي بمثابة الرادع للمجرمين والفاسدين بان يقضي على اطماعهم وان كل الممتلكات المنهوبة سيتم استرجاعها، مما يحد من الممارسات الفاسدة[1].
- فهي تعبير عن فرض سيادة وانفاذ القانون ومنع الافلات من المحاسبة ومؤشر على فعالية التعاون القضائي.
- فهي عملية اصلاح للضرر واسترجاع الاصول واستثمارها في التنمية المحلية[2].

استرداد الأموال من الدول يمكن أن يواجه العديد من العقبات والتحديات، وهي عملية معقد تحتاج الى التعاون الجدي بين الدول، من بين هذه العقبات نذكر بشكل عام الآتي:

---

(1) علي مخزوم التومي - محمد ابراهيم نقاسي - آليات استرداد الموجودات الليبية المهربة في اطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية - المجلد (6) العدد (1) ص3.

(2) مجلة حقوق الإنسان والحريات - المجلد 07 - العدد (2) - سنة 2022م ص697.

1- **الحصانة السياسية:** نظرًا لأن السلطات المعنية تتمتع بالحصانة السياسية، فقد يكون الضبط القضائي للأصول المهربة أو المنهوبة صعبًا الى حد ما. فبسبب تضارب المصالح السياسية وتداخلها ينتج عنه تعرقل جهود استرداد الأموال، حيث يمكن للمسؤولين المتورطين في الفساد أن يستخدموا نفوذهم وسلطاتهم لحماية أنفسهم والتهرب من المسؤولية وتجنب المساءلة.

2- **عدم الجدية في التعاون الدولي:** يعتمد استرداد الأموال من الدول بشكل كبير على التعاون الدولي، فهو يعد أمرًا حاسمًا في استرداد الأموال من الدول التي قد تم نقلها إليها. فقد يكون من الصعب على المحققين والمدعين العامين الحصول على التعاون الكامل من الدول الأخرى التي قد تكون مهتمة بالدفاع عن الأصول التي تم نهبها أو الاتجار بها، ولها مصلحة في حماية الأصول المهربة أو المنهوبة.

3- **العقبات والعوائق القانونية:** قد يشكل استرداد الأصول تحديات قانونية للدول، حيث أن هذه التحديات قد تأتي من الأطر القانونية المحلية أو قوانين الاسترداد الدولية. وقد يتم تطبيق لوائح صارمة على إجراء المحاكمات أو متابعة الإجراءات القانونية، وقد تكون هناك معايير دولية صعبة لإثبات أن الأموال تدعم عمليات السرقة أو التهريب.

4- **صعوبات في الأساليب والتحقيق:** إن استرداد أصول الدولة يحتاج إلى بحث مكثف وتمويل كامل لاستخراج الأساس وإيجاده وتحديده، فمن الممكن أن تواجه التحقيقات تكنولوجيا وصعوبات تقنية في تتبع الأموال وتحديد موقعها وتحديد المسارات المالية. كما يكون من الصعب إقناع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالتعاون في تحديد وتتبع الحسابات وجمع الأنشطة وتجميد الأصول المشتبه بها.

5- **ضعف قدرات مؤسسات الدول:** قد يفتقر النظام القضائي والمؤسسات الرقابية في الدول إلى القدرات والموارد اللازمة لمكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة. وذلك من نقص في التدريب والخبرة والتكنولوجيا اللازمة للتعامل مع هذه العمليات المعقدة. وقد يحتاج تعزيز القدرات المؤسسية لتطوير النظم القضائية وتوفير التدريب والدعم الفني للمسؤولين لتمكينهم من استرداد الأموال بفعالية.

فهذه العقبات ليست قائمة شاملة ولكن تختلف تبعاً للدولة والحالة الخاصة بها. فيجب أن يتم التعامل مع كل حالة بشكل فردي وتوفير الجهود المشتركة والتعاون بين الدول لتحقيق النجاح في استرداد الأموال المنهوبة ومكافحة الفساد.

العقبات التي تواجه الدول الطالبة والمتلقية للطلبات في قضايا اعادة الاموال غير المشروعة في مراحل:

- **تحديد وتعقب الأموال.**
- **اتخاذ إجراءات الحجز أو تجميد الأموال.**
- **مصادرة الأموال.**
- **استرداد الأموال وإعادتها.**

إن تحديد وتعقب الأموال غير المشروعة – اتخاذ إجراءات الحجز أو تجميد الأموال – مصادرة الأموال – واسترداد الأموال وإعادتها هي عمليات معقدة وتواجه العديد من العقبات التي تؤثر على الدول الطالبة والمتلقية. وفيما يلي بعض العقبات الرئيسية التي قد تواجهها:

1- **التشريعات والقوانين**[1]: قد تفتقر بعض الدول إلى تشريعات قوية وآليات فعالة لمكافحة غسل الأموال وتجارة المخدرات والجرائم المالية الأخرى. وهذا من شأنه أن يعرقل جهود تحديد وتعقب الأموال غير المشروعة واستردادها. فتباين واختلاف النظم القانونية والقضائية من بلد إلى آخر يؤثر على التعاون الدولي والتنسيق فيما يتعلق بتحديد وتعقب الأموال غير المشروعة واستردادها.

2- **التعاون الدولي**: قد تواجه الدول صعوبة في الحصول على التعاون الدولي لتحديد وتعقب الأموال غير المشروعة، خاصة إذا كانت الأموال قد تم نقلها عبر الحدود الدولية. ومن هذه التحديات هو عدم تبادل المعلومات والتعاون المشترك بين الدول في هذا الصدد. فيمكن ان تكون عمليات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين مرهقة وتستغرق وقتًا طويلاً، خاصة عند وجود عقبات بيروقراطية وحواجز لغوية واختلافات قانونية و ثقافية بين البلدان.

الجدير بالذكر هنا ان ليبيا من الدول النشطة في الامتثال لنصوص الاتفاقيات التي دخلت وأصبحت طرفا فيها، فقد كرست ليبيا خلال الطعن الدستوري رقم (57-1ق) بتاريخ (23) ديسمبر 2013م مبدأ أسبقية تطبيق المعاهدات الدولية على التشريعات الداخلية، وتعتبر المبادئ القانونية التي تقرها المحكمة العليا الزامية لجميع المحاكم وكل الجهات القضائية الأخرى في ليبيا طبقا للقانون رقم (6) لسنة 1982م المعدل بموجب القانون رقم (23) لسنة 2012م.

3- **السرية المصرفية والشركات التجارية المعقدة**: يستفيد الأشخاص الذين يقومون بتحويل الأموال غير المشروعة من السرية المصرفية والشركات التجارية المعقدة في اخفاء عملياتهم المشبوهة، مما تواجه الدول صعوبة في الوصول إلى المعلومات المالية اللازمة لتحديد وتعقب هذه الأموال.

4- **تحديات التكنولوجيا المتقدمة**[2]: قد تستخدم الجرائم المالية التكنولوجيا المتقدمة لتغطية أثر الأموال غير المشروعة وصعوبة تحديدها وتعقبها. على سبيل المثال، يمكن استخدام العملات الرقمية والتشفير لإخفاء أصل الأموال وتعقب مسارها. فالافتقار إلى الخبرة في الطب الشرعي الرقمي، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي يعيق قدرتهم على تتبع الأموال غير المشروعة واستعادتها بشكل فعال.

5- **قدرات التحقيق والقضاء المحدودة**: قد تفتقر بعض الدول إلى القدرات الفنية والموارد البشرية اللازمة للتحقيق في قضايا الأموال غير المشروعة ومتابعتها قضائياً. قد يكون هناك نقص في الخبرة والتدريب والتكنولوجيا المتطورة لدى الجهات المعنية.

6- **الفساد وانعدام الإرادة السياسية**: الفساد داخل وكالات إنفاذ القانون، والأنظمة القضائية، والحكومات يمكن أن يقوض الجهود المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. إن عدم قدرة الإرادة السياسية للتصدي للجرائم المالية أو تأثير الأفراد الأقوياء المتورطين في مثل هذه الأنشطة يمكن أن يعيق التقدم في تحديد الأموال غير المشروعة واستعادتها.

7- **التحديات المالية والموارد الاخرى**: عمليات تحديد وتعقب الأموال غير المشروعة تتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة. قد تواجه الدول صعوبة في تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه العمليات، خاصة إذا كانت تعاني من عجز الميزانية أو الفقر وقلة الموارد.

---

(1) كريم معروف – إشكاليات التعاون الدولي في استرداد الأموال المنهوبة وعائدات الإجرام المهربة إلى الخارج ص5.

(2) المنتدى العالمي لاسترداد الأموال – واشنطن العاصمة – (4-6) ديسمبر 2017م ص2.

8- **طبيعة الأموال غير المشروعة العابرة للحدود:** غالبًا ما تتدفق الأموال غير المشروعة عبر الحدود الوطنية، مما يجعل من الصعب تعقبها واستعادتها، وتنشأ قضايا الولاية القضائية عندما تتشارك في العملية بلدان متعددة، حيث قد تختلف الأطر القانونية وآليات التعاون، مما يعيق التعاون الفعال.

9- **الافتقار إلى المعايير والمواءمة الدولية:** هناك حاجة إلى أطر وبروتوكولات دولية موحدة لتسهيل تحديد واسترداد الأموال غير المشروعة، فعدم الاتفاق في التعريفات القانونية، ومتطلبات إعداد التقارير، وإجراءات استرداد الأصول عبر الولايات القضائية يخلق عقبات في المعركة العالمية ضد التدفقات المالية غير المشروعة.

10- **التأخيرات القانونية والإجرائية:** يمكن أن تستغرق العمليات القانونية المتعلقة بتحديد الأصول وتجميدها واستردادها وقتًا طويلاً ومعقدة قد تؤدي الى إجراءات المحكمة والطعون القانونية المطولة. مما يؤدي إلى تأخير كبير في عودة الأموال غير المشروعة إلى أصحابها الشرعيين. وهذه من العوائق العملية التي تعيق عملية الاسترداد، فسوء اختيار السبل القانونية والقضائية المناسبة واهدار الوقت غير المبرر حتى تضيع الاموال ويختفي مصدرها، وضعف الجهود الدبلوماسية والسياسية، وصعوبة الاثبات من ناحية وجود الاموال واثبات ملكيتها و فسادها وغياب الشفافية من شأنه ان يعرقل استرداد الاموال.

11- **الإخفاء من خلال الأنشطة التجارية القانونية**[1]: غالبًا ما تختلط الأموال غير المشروعة مع الأنشطة التجارية المشروعة، مما يجعل من الصعب التمييز بين الأصول القانونية وغير القانونية فيستغل المجرمون الثغرات الموجودة في هياكل الشركات، وغسل الأموال القائم على التجارة، والملاذات الضريبية لإخفاء الأصل الحقيقي وملكية الأموال غير المشروعة. فتقوم المنظمات الإجرامية باستمرار تكييف تقنيات غسيل الأموال الخاصة بها لتفادي اكتشافها. فهم يستغلون الحسابات الخارجية، والشركات الوهمية، والمعاملات المالية المعقدة، والتقنيات الناشئة، مثل العملات المشفرة، لإخفاء أصل وحركة الأموال غير المشروعة.

12- **الافتقار إلى الوعي وبناء القدرات:** إن عدم كفاية الوعي حول مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة وعدم كفاية التدريب لوكالات إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة يمكن أن يعيق اتخاذ إجراءات فعالة ضد هذه الأنشطة. فبناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين من خلال برامج التدريب وتبادل المعرفة أمر بالغ الأهمية للتغلب على هذه العقبات.

وتتطلب معالجة هذه العقبات تعاوناً دولياً، وتعزيز الأطر القانونية، وتعزيز القدرات التكنولوجية، ومبادرات بناء القدرات لجهات مكافحة غسل الأموال، ووحدات الاستخبارات المالية، الامر الذي يساعد بشكل كبير منصات التعاون الدولي في أن تتحسن لتحديد وتتبع واسترداد الأموال غير المشروعة.

ما هو الأثر السلبي للعقبات التي تواجه الدول الطالبة والمتلقية للطلبات في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة في مراحل:

- **تحديد وتعقب الأموال.**
- **اتخاذ اجراءات الحجز او تجميد الأموال.**
- **مصادرة الأموال.**
- **استرداد الأموال وإعادتها.**

---

(1) محمد حبحب - آليات التعاون لدولي لمواجهة جرائم الفساد في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003م - ص360.

إن الأثر السلبي للعقبات التي تواجه الدول الطالبة والمتلقية للطلبات في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة في مراحل التحديد والتعقب، الحجز والتجميد، المصادرة واسترداد الاموال، يكون تأثيره على الدول المصدرة او المتلقية، بل ان الامر يذهب أبعد من ذلك، بان تمتد آثاره حتى على دول العبور، فالجريمة اينما حلت وارتحلت لابد ان تؤثر في محيطها.

1- **تأثيرات اقتصادية:** قد تتسبب عمليات إعادة الأموال غير المشروعة في تدهور الاقتصادات الوطنية. فعندما يتم تهريب الأموال غير المشروعة من الدولة المصدرة والوصول إلى دولة أخرى، فإن ذلك يؤدي إلى تأثيرات على الاقتصاد الوطني المستقبلي، و يؤدي هذا إلى التأثير السلبي على النمو الاقتصادي وتشويه السوق وانعدام الثقة العامة في النظام المالي.

2- **تأثيرات من ناحية ضعف النظام المالي والمصرفي:** يمكن أن تؤدي عمليات تصدير وإعادة الأموال غير المشروعة إلى ضعف النظام المصرفي والمالي في الدولة الاصلية والمتلقية. فعندما تتدفق الأموال غير المشروعة من وإلى النظام المصرفي، فإن ذلك يسبب ضعفاً في هيكله ويجعله عرضة للفساد والتلاعب المالي. كما تزيد العمليات غير المشروعة من تداعيات الفساد وتؤثر على قدرة النظام المصرفي على تمويل الاستثمارات الصحيحة وتعزيز النمو الاقتصادي.

3- **تأثيرات بتهديد الأمن القومي:** يشكل تدفق الأموال غير المشروعة تهديداً للأمن القومي للدول. فعندما تتسلل الأموال غير المشروعة إلى الدول، قد تكون مرتبطة بأنشطة غير قانونية مثل تمويل الإرهاب وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة.و يمكن أن يؤدي وجود هذه الأنشطة إلى زعزعة الأمن القومي وزيادة مخاطر الجريمة المنظمة والعنف.

4- **تأثير على سمعة الدولة:** إذا لم تتمكن الدولة المتلقية أو المصدرة من المعالجة بشكل فعال قضايا إعادة الأموال غير المشروعة، فقد تتأثر سمعتها على المستوى الدولي. وتتعرض للانتقادات والعقوبات الدولية وربما تفقد مصداقيتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يؤثر هذا على العلاقات الدولية والتعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول الأخرى.

5- **تأثيرات بعدم تحقيق العدالة:** يكون للعقبات التي تواجه الدول الطالبة والمتلقية تأثير سلبي على تحقيق العدالة. إذا لم يتمكن النظام القضائي من معالجة قضايا إعادة الأموال غير المشروعة بفعالية، فقد يؤدي ذلك إلى انكار العدالة وعدم انصاف الأفراد المتضررين وعدم محاسبة الجناة. ويشجع ذلك الى المزيد من الفساد ويؤثر على النظام القانوني بشكل عام.

من هنا فإنه يجب على الدول ان تعمل على تجاوز هذه العقبات وتعزز التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وإعادة الأموال غير المشروعة. كما يجب تعزيز التشريعات المناسبة وتعزيز القدرات القضائية وتعاون الأجهزة الأمنية بين الدول لتبادل المعلومات والتحقيق في الجرائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الوعي والتثقيف و الشفافية والمساءلة في النظم المالية والمصرفية.

ماهي التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان تخصيص الأصول المستردة من الدول نتيجة الكسب غير المشروع في حقوق الانسان:

لتخصيص الأصول المستردة من الدول نتيجة للكسب غير المشروع في حقوق الإنسان، يجب اتخاذ مجموعة من التدابير لضمان استخدام تلك الأصول بطرق تعزز وتدعم حقوق الإنسان. وفيما يلي بعض التدابير التي يمكن اتخاذها:

1- **وضع إطار قانوني وتنظيمي:** ينبغي على الحكومات والمؤسسات المعنية وضع إطار قانوني وتنظيمي يحدد الإجراءات اللازمة لتخصيص الأصول المستردة من الدول لأعمال حقوق الإنسان. يجب أن يكون هذا الإطار متوافقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويضمن الشفافية والمساءلة في استخدام تلك الأصول.

2- **إنشاء صناديق خاصة:** يمكن إنشاء صناديق خاصة لتخصيص الأصول المستردة من الدول لأعمال حقوق الإنسان. ويجب أن تكون هذه الصناديق مستقلة وشفافة، ويتم إدارتها بطريقة تضمن الاستخدام الفعال لتلك الأصول في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

3- **التشاور والمشاركة:** ينبغي على الحكومات والمؤسسات المعنية أن تشارك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأفراد المعنيين في عملية تخصيص الأصول المستردة. كما يجب أن تكون هناك آليات للتشاور وجمع آراء الأطراف المعنية لضمان تلبية احتياجاتهم ومخاوفهم ومطالبهم.

4- **توجيه الأصول للمشاريع ذات الأثر الإيجابي:** يجب أن يتم توجيه الأصول المستردة من الدول لمشاريع وبرامج تعزز حقوق الإنسان. يمكن أن تشمل هذه المشاريع تعزيز التعليم والصحة وحقوق العمال والمجتمعات المحلية وحقوق النساء والشباب وغيرها من القضايا ذات الصلة.

5- **المراقبة والتقييم:** ينبغي أن توجد آليات لمراقبة وتقييم استخدام الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان. يجب أن يتم تقديم تقارير دورية وشفافة عن استخدام تلك الأصول وتحقيق النتائج المرجوة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

6- **التعاون والشراكات:** يمكن تعزيز فعالية تخصيص الأصول المستردة من الدول من خلال التعاون والشراكات مع المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والدول الأخرى. يمكن تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والمساعدة المالية والفنية لتعزيز قدرة الدول على تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان.

إن تخصيص الأصول المستردة من الدول لأعمال حقوق الإنسان يتطلب تعاون مشترك وجهود مستمرة من قبل الحكومات والمؤسسات المعنية والمجتمع المدني. كما يجب أن تكون هذه الجهود موجهة نحو تعزيز العدالة والمساواة وحماية حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات المتضررة من الكسب غير المشروع.

قياس التدفقات المالية غير المشروعة في الدول:

قياس التدفقات المالية غير المشروعة في الدول يشكل تحدياً كبيراً، حيث تكون هذه التدفقات غير قانونية وعادةً ما تكون مخفية وصعبة التتبع. ومع ذلك، هناك بعض الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها لتقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة. وفيما يلي بعض الطرق الشائعة لقياسها[1]:

1- **تحليل البيانات المالية:** يمكن استخدام تحليل البيانات المالية للتحقق من وجود تدفقات مالية غير مشروعة. يتضمن ذلك تحليل القوائم المالية والحسابات البنكية والتحويلات المالية لتحديد الاختلالات والأنماط غير المعتادة التي يمكن أن تشير إلى وجود تدفقات غير قانونية.

(1) مجلس حقوق الانسان – الدورة التاسعة عشر – التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان – ص 3.

2- **التحقيقات المالية:** يمكن أن تقوم السلطات القضائية والجهات الرقابية بإجراء التحقيقات المالية لكشف وتحليل التدفقات المالية غير المشروعة. يتضمن ذلك جمع الأدلة والمعلومات من مصادر متعددة، بما في ذلك التحقيقات المصرفية والمحاسبية والتحليل الجنائي المالي.

3- **البيانات الدولية والتقارير:** يمكن الاستفادة من البيانات الدولية والتقارير التي تتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة. تتوفر بعض المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية لتقديم تقارير وتقييمات حول حجم التدفقات المالية غير المشروعة في الدول.

4- **دراسات الحالة والأبحاث:** يمكن إجراء دراسات الحالة والأبحاث لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في الدول. يشمل ذلك تحليل الحالات الفردية والتوصل إلى تقديرات تقريبية لحجم التدفقات غير المشروعة بناءً على المعلومات المتاحة والمنهجيات المستخدمة.

5- **تحليل القطاعات الاقتصادية:** يمكن تحليل القطاعات الاقتصادية المختلفة للكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة. قد تكون هناك قطاعات معينة تُستخدم بشكل متكرر لتحويل الأموال غير المشروعة، مثل القطاعات غير المنظمة أو القطاعات ذات القواعد الضعيفة للمراقبة المالية.

يجب أن نلاحظ أن قياس التدفقات المالية غير المشروعة يكون صعبًا ومعقدًا بسبب الطبيعة الغير قانونية والمخفية لهذه التدفقات. فقد تكون هناك فجوات في البيانات المتاحة وصعوبة في تحليلها بشكل دقيق. ومع ذلك، تطوير الأدوات والمنهجيات لقياس التدفقات المالية غير المشروعة يستمر باستمرار من قبل الجهات الرقابية والمؤسسات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف زيادة الشفافية وتعزيز مكافحة الفساد المالي.

الأصول المعادة وحقوق الإنسان:

نظريا، يمكن أن يكون لدمج عائدات الفساد في ميزانية الدولة آثار إيجابية. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام هذه الأموال لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الحياة للمواطنين وتوفير فرص أفضل. وقد تساهم هذه الأموال أيضًا في تعزيز البنية التحتية وتطوير الاقتصاد، مما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى اضافة افضل لحقوق الإنسان[1].

ومع ذلك، يجب أيضًا أخذ العديد من العوامل في الاعتبار. فالفساد يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان، واستخدام عائداته يمكن أن يكون مثيرًا للجدل، خاصة إذا لم تتم معالجة جذور المشكلة وتحسين النظام الحاكم والشفافية. قد يؤدي دمج الأموال المستندة إلى الفساد في الميزانية العامة إلى زيادة التواطؤ مع الفساد وتعزيز الانعدام في الشفافية والمساءلة.

بالتالي، من الضروري أن تعمل الدول على تحقيق العدالة ومكافحة الفساد بشكل فعال، بالإضافة إلى تعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة. فيجب أن تستخدم الأموال المستندة إلى الفساد بطرق تعزز الحقوق الإنسانية وتعمل على تعزيز التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع بشكل عام.

إن استثمار أموال الفساد بشكل إيجابي في ميزانية الدولة يتطلب إجراءات صارمة ومفصلة لضمان أن تكون الأموال موجهة بطرق تعزز الحقوق الإنسانية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة. وفيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها:

---

(1) مجلس حقوق الانسان - الدورة التاسعة عشر - التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - ص7.

1- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يجب أن يتم التعامل مع أموال الفساد بشفافية تامة وتوفير آليات مستقلة وفعالة للمساءلة. فينبغي أن يتم توفير الوصول إلى معلومات حول كيفية استخدام تلك الأموال والمشاريع التي تم تمويلها منها. كما يمكن استخدام وسائل مثل الرقابة البرلمانية والرقابة العامة ومشاركة المجتمع المدني لضمان أن الأموال تخدم المصالح العامة وتعزز حقوق الإنسان.

2- **تمويل الخدمات العامة:** يمكن استثمار الأموال المستندة إلى الفساد في تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. ويجب توجيه هذه الأموال بطريقة تضمن توفير الخدمات الأساسية للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة والضعيفة وذوي الدخل المحدود.

3- **تعزيز البنية التحتية والتنمية الاقتصادية:** يمكن استثمار أموال الفساد في تطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي. و استخدام تلك الأموال في تحسين الطرق والجسور والمرافق العامة، وتعزيز القطاعات الاقتصادية التي تسهم في خلق فرص عمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

4- **دعم مكافحة الفساد والإصلاحات السياسية:** يجب أن يتم توجيه جزء من أموال الفساد لدعم جهود مكافحة الفساد والإصلاحات السياسية. و استثمار تلك الأموال في تعزيز النظام القانوني وتعزيز الشفافية وتعزيز القدرة على محاسبة المسؤولين عن الفساد.

5- **المشاركة المجتمعية:** يجب أن يتم تشجيع المشاركة المجتمعية والاستشارة العامة في عملية توجيه أموال الفساد. كما يمكن تشكيل لجان مستقلة تشمل ممثلين عن المجتمع المدني والخبراء للمساعدة في تحديد أفضل الطرق الممكنة لاستخدام تلك الأموال بما يعزز حقوق الإنسان ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

مع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هذه الخطوات تمثل تحديات كبيرة، فالتعامل مع أموال الفساد يتطلب القدرة على تحديد أصل تلك الأموال وإثباته، وهذا قد يكون صعبًا في بعض الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية لمكافحة الفساد وتحقيق الإصلاحات اللازمة.

على المستوى الدولي، يمكن أن تدعم المنظمات الدولية والمجتمع الدولي الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد واستثمار أموال الفساد بشكل إيجابي في ميزانية الدولة. فيمكن تبادل الخبرات والمعرفة وتوفير الدعم التقني والمالي للدول لتعزيز جهودها في هذا الصدد.

في النهاية، يجب أن يتم التعامل مع أموال الفساد بحذر وشفافية كبيرة، وضمان أنها تخدم مصلحة العام وتعزز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية.

كيف يمكن تعزيز التعاون والشراكات لتخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان؟

يمكن تعزيز التعاون والشراكات لتخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان من خلال الاستفادة من الموارد والخبرات المتاحة في المجتمع الدولي. فيما يلي بعض الطرق التي يمكن تحقيق ذلك:

1- **التعاون مع المنظمات الدولية:** يمكن للدول التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والفساد (UNODC) والبنك الدولي وغيرها من المنظمات ذات الصلة، وأن تقدم هذه المنظمات المساعدة المالية والفنية والقانونية لتعزيز قدرة الدول على تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان.

2- **الشراكات مع المنظمات غير الحكومية:** يمكن للدول التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وأن توفر هذه المنظمات الخبرات والمعرفة المحلية وتعزز المشاركة المجتمعية في تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان.

3- **تبادل المعلومات والخبرات:** يجب أن يتم تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول والمنظمات والمؤسسات المعنية لتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والتحديات والتجارب في تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان. وأن تعزز هذه المعلومات الفهم المشترك وتحسين البرامج والمشاريع ذات الصلة.

4- **المساعدة المالية:** يمكن للدول المانحة تقديم المساعدة المالية للدول النامية لتعزيز قدرتها على تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان، وتوجيه هذه المساعدة لتمويل البرامج والمشاريع ذات الأولوية التي تعزز حقوق الإنسان وتحقق العدالة الاجتماعية.

5- **توسيع الشبكات:** على الدول بناء شبكات وعلاقات قوية مع بعضها البعض، وكذلك مع المؤسسات ذات الصلة لتعزيز التعاون في تخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان. و تنظيم الاجتماعات وورش العمل المشتركة وتبادل الخبرات لتعزيز التفاهم المشترك وتعزيز التعاون الدولي.

باستخدام هذه الإجراءات يمكن تعزيز التعاون والشراكات لتخصيص الأصول المستردة لأعمال حقوق الإنسان وتعزيز العدالة والمساواة في المجتمعات.

ممارسات جيدة لدولة ليبيا في استرداد الأموال المنهوبة منها وإليها:

ليبيا كغيرها من الدول تسعى جاهدة لاسترداد اصولها وموجوداتها المهربة في الخارج، فبادرت الدولة الليبية بالانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات، منها مصادقتها على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، بموجب القانون رقم (10) لسنة 2005م بشأن التصديق على الاتفاقية. وكرست مبدأ ان المعاهدات والاتفاقيات التي تكون ليبيا طرفا فيها بانها الاسمى في التطبيق عن القانون الداخلي، كما سنت العديد من القوانين بهدف منع الفساد ومكافحته، منها القانون رقم (2) لسنة 1979م بشأن الجرائم الاقتصادية، والقانون رقم (10) بشأن التطهير، والقرار بقانون رقم (1013) لسنة 2017م بشان اصدار قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. ولازالت ليبيا تتعاون مع بعض الدول لاسترداد الأموال المنهوبة، نذكر منها التعاون مع المملكة المتحدة، ومع دولة مالطا والنمسا، كما تعاونت ليبيا فيها في بعض الحالات لاسترداد موجودات لدول أخرى، كالتعاون مع دولة مصر وتونس ومالي والمغرب. كما تعاونت ليبيا مع الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي، والشبكة الدولية لاسترداد الأموال(كارين) والانضمام كعضو مراقب فيها.

ممارسات جيدة لبعض الدول في فيما يتعلق بإعادة واستثمار الأموال:

هناك العديد من الدول التي نجحت في تنفيذ ممارسات جيدة لاستخدام الأموال المستردة بنجاح نذكر منها:

- **نيجيريا:** أنشأت الحكومة النيجيرية هيئة خاصة تعرف باللجنة الوطنية للمستردات للتحقيق في الفساد واستعادة الاموال المنهوبة. حيث استعادت مبالغ كبيرة من الاموال المنهوبة وتم توجيهها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين البنية التحتية.

- **البرازيل:** تم انشاء وحدة خاصة تعرف بوحدة للتحقيق في الفساد واستعادة الاموال، حيث تم استرداد مبالغ كبيرة من الاموال واعادة تمويل البرامج الاجتماعية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

- **تـونس**[1]: أنشـأت هيئـة خاصـة تعـرف بمكتـب الحقيقـة والكرامـة والاسـترداد للتحقيـق في الانتهاكـات لحقـوق الانسـان واسـتعادة الامـوال. حيـث نجحـت في اسـترداد امـوال منهوبـة، واستخدمتها لتمويل دعم الضحايا وتعزيز العدالة الاجتماعية.

- **كازاخستان:** قامت كازاخستان بجهود كبيرة لاسترداد الأموال المنهوبة، فأنشأت هيئة خاصة تُعرف بـ مكتب الاسترداد الوطني للتحقيق في الفساد واستعادة الأموال.

- **ناميبيا:** ناميبيا نجحت في استرداد الأموال المنهوبة من عمليات فساد سابقة. تم توجيه هذه الأموال لتمويل البرامج الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة في البلاد.

- **الفلبين:** الفلبين نفذت جهودًا مكثفة لاسترداد الأموال المنهوبة من رجال أعمال ومسؤولين حكوميين فاسدين. تم استرداد مبالغ كبيرة وتوجيهها لتمويل البرامج الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

- **كينيا:** كينيا نجحت في استرداد الأموال المنهوبة من شخصيات سياسية ومسؤولين حكوميين. تم استخدام هذه الأموال في تمويل المشاريع البنية التحتية وتعزيز الخدمات العامة ودعم القطاعات الاقتصادية.

- **كولومبيا:** كولومبيا نجحت في استرداد الأموال المنهوبة من منظمات إجرامية وعمليات فساد. تم توجيه هذه الأموال لتعزيز الأمن العام ومكافحة الجريمة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- **السعودية:** حيث استردت هيئة مكافحة الفساد السعودية اموال قد نهبت من خزينة الدولة في قضايا فساد، واعلنت بان هذه الاموال سيعاد ضخها في الميزانية العامة لتمويل مشاريع البنية التحتية.

هذه أمثلة للدول التي تمكنت من استرداد الأموال المنهوبة بنجاح واستخدامها في تعزيز التنمية وتحقيق العدالة المالية.

يجب ملاحظة وكما اشرنا آنفاً، أن استرداد الأموال المنهوبة يعتمد على التعاون الدولي والجهود المشتركة بين الدول لمكافحة الفساد واستعادة الأموال، ويعتمد ايضا على الإرادة السياسية والنظم القوية للرقابة والمساءلة والشفافية في استخدام الأموال.

عمومًا، هناك جهود دولية تبذل لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالإتجار بالبشر والمخدرات. تتضمن هذه الجهود عدة آليات وإجراءات للكشف عن هذه التدفقات ومنعها ومعاقبة المتورطين بها. إليك بعض الآليات الشائعة:

1- **قوانين مكافحة غسل الأموال:** تعتبر قوانين مكافحة غسل الأموال أداة قانونية رئيسية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. تتطلب هذه القوانين من المؤسسات المالية والمتعاملين الماليين تنفيذ إجراءات محددة للتحقق من هوية العملاء والإبلاغ عن الأنشطة المشتبه فيها.

2- **التعاون الدولي:** تشجع الدول التعاون وتبادل المعلومات عبر الحدود لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. يتضمن ذلك توقيع اتفاقيات الشراكة الدولية وتعزيز التعاون القضائي والتحقيقي بين الدول.

---

(1) منصر فارس ناصر – دراسة حماية المال العام واسترداد الاموال النهوبة أو المهربة – 2022م – ص 37.

3- **تعزيز الرقابة المالية:** يتطلب تعزيز الرقابة المالية والتنظيم القوانين واللوائح التي تهدف إلى تقييد حركة التدفقات المالية غير المشروعة. يشمل ذلك مراقبة الحسابات المصرفية والمعاملات المالية وتعزيز الشفافية في النظام المالي.

4- **تعزيز الوعي والتثقيف:** تلعب التوعية والتثقيف دوراً هاماً في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، خاصة الوعي بأنشطة الاتجار بالبشر والمخدرات والآثار السلبية لهذه الأنشطة على المجتمع والاقتصاد.

5- **تقنيات التحليل المالي:** يستخدم التحليل المالي وتقنيات التحقيق المالي لتعقب وتحليل التدفقات المالية غير المشروعة، وهذه التقنيات تعتمد على استخدام البيانات المالية والمعلومات المتاحة لتحليل النماذج والاتجاهات غير العادية.

بعض الأمثلة على الدول التي نجحت في إعادة التدفقات المالية غير المشروعة، نذكر منها:-

1- **الولايات المتحدة الامريكية:** تعتبر الولايات المتحدة من الدول التي تتمتع بنظام قوي لمكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة. تمتلك الولايات المتحدة تشريعات صارمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك قوانين تتطلب من البنوك والمؤسسات المالية تقديم تقارير للعمليات المشتبه فيها وتطبيق إجراءات التحقق من هوية العملاء.

2- **المملكة المتحدة:** تعتبر المملكة المتحدة أيضًا من الدول الرائدة في مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة. فتمتلك المملكة المتحدة هيئات رقابية قوية مثل الهيئة البريطانية لمكافحة الجرائم المالية (FCA) ومكتب المدعي العام الخاص بالتحقيقات المالية (SFO)، وتعمل على تنفيذ التشريعات الصارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3- **ألمانيا:** تعتبر ألمانيا أحد الأمثلة الناجحة في مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة. حيث تمتلك هيئات مراقبة مالية قوية ووحدة مكافحة جرائم الفساد المالي، وتعمل على تحسين الشفافية المالية وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجرائم المالية.

4- **هولندا:** تعتبر هولندا من الدول التي تتبنى نهجاً صارماً في مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة. وتتمتع بنظام مالي متقدم وآليات رقابية قوية، وتعمل على تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم المالية.

بعض التقارير أو الدراسات حول تأثير مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة على الاقتصادات الوطنية:

هناك العديد من التقارير والدراسات التي تناقش تأثير مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة على الاقتصادات الوطنية. تتناول هذه الدراسات عدة جوانب، بما في ذلك:

1- **النمو الاقتصادي:** تشير بعض الدراسات إلى أن مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول. من خلال تقليل الفساد المالي وتحسين الشفافية وتعزيز الثقة في النظام المالي، وتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات وتنمية الأعمال.

2- **مكافحة الفساد:** إعادة التدفقات المالية غير المشروعة ترتبط بشكل كبير بالفساد المالي وانتهاكات حقوق الإنسان. بالتالي، مكافحة هذه الظاهرة يساهم في تقليل مستوى الفساد في الدول وتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة.

3- **الاستقرار المالي:** تساهم مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة في تعزيز الاستقرار المالي للدول. وذلك من خلال تقليل تدفق الأموال غير المشروعة والجرائم المالية، وتقليل المخاطر المالية وتعزيز الثقة في النظام المالي.

4- **تنمية المجتمع:** يمكن أن تساهم مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة في تحسين مستوى المعيشة وتنمية المجتمعات. فعندما تتمكن الدول من استرداد الأموال المنهوبة وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تحقيق تحسينات في البنية التحتية والخدمات العامة والتعليم والصحة، وبالتالي تحسين جودة الحياة للمواطنين.

هذه بعض الجوانب التي يمكن أن تؤثر فيها مكافحة إعادة التدفقات المالية غير المشروعة على الاقتصادات الوطنية. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن الأثر الدقيق قد يتفاوت من دولة إلى أخرى ويتأثر بعوامل كثيرة مثل الحجم الاقتصادي والهيكل الاقتصادي والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة.

إذاً ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتسهيل التعاون الدولي في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة؟

هناك عدد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتسهيل التعاون الدولي في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة. ويمكن اختصارها في ثلاثة محاور وهي:-

- **السياسي:** بتفعيل الارادة السياسية بين الدول لبناء اطر قانونية وطنية لمكافحة الفساد، واتباع اسلوب الضغط السياسي لتسهيل الجهود القانونية والقضائية لاسترجاع العائدات.
- **التشريعي:** بتعديل القوانين الداخلية وتكييفها مع المعايير الدولية، وزيادة المرونة وتسهيل عمل لجان مكافحة وتتبع الفساد.
- **القضائي:** بتعزيز استقلالية القضاء، وتوفير التدريب اللازم لأعضاء الهيئات القضائية وتعزيز التعاون القضائي بإبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الدول.

ونسرد هنا بعض الاليات المهمة وفقا لما تم ذكره اعلاه لتسهيل التعاون الدولي:

1- **توقيع اتفاقيات التعاون الدولي:** يمكن للدول التوقيع على اتفاقيات التعاون الدولي لتسهيل تبادل المعلومات والتعاون في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة. وتشمل هذه الاتفاقيات تبادل المعلومات المالية والمصرفية، وتسليم الأدلة، وتسليم الأشخاص المشتبه بهم، وتبسيط الإجراءات القضائية بين البلدان.

2- **تعزيز التعاون القضائي:** يمكن للدول تعزيز التعاون القضائي من خلال إنشاء آليات قضائية مشتركة لتسهيل تقديم المساعدة القضائية المتبادلة في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة، وتسهيل تسليم الأدلة والمستندات القضائية، وتسليم الأشخاص المطلوبين للمحاكمة، وتنسيق الإجراءات القضائية بين البلدان.

3- **تعزيز التعاون الشرطي:** يمكن للدول تعزيز التعاون الشرطي من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في التحقيقات المتعلقة بإعادة الأموال غير المشروعة، وتبادل المعلومات حول الأشخاص المشتبه بهم والجرائم المالية، والتعاون في إجراءات الرصد والتحقيق، وتبادل الخبرات والتدريب في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال.

4- **تبسيط الإجراءات القانونية:** يمكن للدول تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بإعادة الأموال غير المشروعة، وذلك لتسهيل وتسريع عمليات التحقيق والمصادرة واسترداد الأموال، وتحسين الإجراءات القضائية وتحديد المسؤوليات وتعزيز الشفافية والمساءلة لتحقيق نتائج أفضل في إعادة الأموال غير المشروعة.

5- **توفير التدريب والدعم الفني:** يمكن للدول تقديم التدريب والدعم الفني للكوادر القضائية والشرطية والمصرفية والمالية في مجال إعادة الأموال غير المشروعة. كما يمكن أيضًا تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المختصة في مكافحة الفساد وغسل الأموال، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمة لاقتصاديات التعاون والتنمية (OECD)، والعمل بمبادئ وإطارات دولية معترف بها في مجال مكافحة غسل الأموال وتجميد الأصول.

6- **إمكانية انشاء مجلس دولي:** يتكون من ممثلين للدول الراغبة بالانضمام والاستفادة من التعاون الدولي لتنفيذ الاحكام والأوامر، يكون مهمته استلام الطلبات من الدول ودراستها واحالتها الى مندوب الدولة لتنفيذها، وهذا المجلس سيكون له اثر ايجابي افضل بكثير من ان يتم طلب من الدول بتنفيذ احكام دول اجنبية، حيث سيكون الطلب وارد من مندوب الدولة والذي بدوره استوفى الطلب المقدم المعايير الدولية يتم الاتفاق عليها في المجلس، وبذلك نكون قد تجنبنا ما تتحجج بعض الدول بانتقاص سيادتها بتنفيذ الطلبات والأوامر والأحكام من الدول الأخرى.

كما أن هناك عدة آليات قضائية مشتركة يمكن استخدامها لتسهيل التعاون الدولي في قضايا إعادة الأموال غير المشروعة، نذكر منها:

1- **اتفاقيات التسليم المتبادل:** تعتبر اتفاقيات التسليم المتبادل (Mutual Legal Assistance Agreements - MLAs) واحدة من الآليات القضائية المشتركة المهمة. فهي تتيح للدول تبادل المعلومات والأدلة وتقديم المساعدة القضائية المتبادلة في القضايا الجنائية. وتشمل الأشكال الشائعة للمساعدة القضائية في هذه الاتفاقيات تسليم الأشخاص المطلوبين للمحاكمة، وتقديم الأدلة والمستندات، وتنفيذ الأحكام القضائية.

2- **الشبكات القضائية الدولية:** تعمل الشبكات القضائية الدولية مثل الشبكة القضائية الأوروبية (Eurojust) وشبكة الشرطة الجنائية الدولية (Interpol) على تعزيز التعاون والتواصل بين السلطات القضائية والشرطية في الدول المختلفة. كما تُسهم هذه الشبكات في تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم المالية وإعادة الأموال غير المشروعة، وتنسيق التحقيقات وتسليم الأشخاص المشتبه بهم.

3- **الفرق القضائية المشتركة:** قد تشكل الدول فرقًا قضائية مشتركة للتحقيق في القضايا الدولية المعقدة، بما في ذلك قضايا إعادة الأموال غير المشروعة، ويتم تشكيل هذه الفرق من قضاة ومدعين عامين ومحققين من الدول المعنية، يعملون معًا في تحليل الأدلة وجمع المعلومات وتبادل المعلومات القضائية بشأن الجرائم المالية الدولية.

4- **الندوات والورش العمل:** تعقد الندوات والورش العمل الدولية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال إعادة الأموال غير المشروعة، وتشارك في هذه الفعاليات القضاة والمدعون العامين والخبراء الدوليين لتقديم المحاضرات وتوفير التدريب وتسليط الضوء على أفضل الممارسات والتحديات في مجال إعادة الأموال غير المشروعة.

5- **تعاون المصارف مع السلطات القضائية:** يمكن للمصارف أن تلعب دورًا هامًا في مكافحة غسل الأموال من خلال التعاون الوثيق مع السلطات القضائية. كما يمكن للمصارف تطوير الإجراءات الداخلية للكشف عن الأنشطة المشبوهة والتبليغ عنها والتعاون في التحقيقات الجارية.

6- **تحسين قدرات الرقابة المالية:** تعزيز القدرات والتدريب لدى الجهات المسؤولة عن الرقابة المالية يساهم في تحسين الكشف عن الممارسات غير المشروعة وتبييض الأموال. ويمكن تحسين استخدام التكنولوجيا وتطوير أدوات تحليل البيانات للكشف عن أنماط غير مشروعة في النشاط المالي.

7- **تعاون المجتمع المدني:** يمكن أن يلعب المجتمع المدني دورًا فعالًا في رصد الأنشطة غير المشروعة والتبليغ عنها. حيث يمكن تشجيع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام على المشاركة في مكافحة غسل الأموال وتقديم الدعم والتوعية للجمهور.

8- **استخدام التقنيات المتقدمة:** استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي من شأنه تحسين قدرات الكشف عن الأنشطة غير المشروعة، واستخدام هذه التقنيات في تحليل البيانات المالية وتحديد الأنماط المشبوهة ورصد العمليات غير المعتادة.

9- **التشريعات القوية والتنفيذ الفعال:** يجب أن تكون هناك تشريعات قوية تهدف إلى مكافحة غسل وتبييض الأموال، ويجب تطبيق هذه التشريعات بفعالية. كما يجب أن تتضمن هذه التشريعات معايير صارمة للكشف عن الأنشطة غير المشروعة وتبعية المسؤولين عنها للعقوبات.

10- **التعاون الدولي وتبادل المعلومات:** على الدول التعاون وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالأنشطة غير المشروعة وتحركات الأموال غير المشروعة عبر الحدود، وتسهيل الاجراءات الاجرائية والقضائية وعدم التأخير الغير مبرر حتى لا يتم اخفاء الاموال مما يصعب تعقبها ومن ثم استردادها.

أسامة سالم التير

مستشار قانوني بديوان المحاسبة الليبي

المراجـــع:

- مجلة حقوق الانسان والحريات - المجلد 07 - العدد 02 - سنة 2022م.
- المنتدى العالمي لاسترداد الأموال - واشنطن العاصمة - (4-6) ديسمبر 2017م.
- محمد حبحب - آليات التعاون لدولي لمواجهة جرائم الفساد في ظل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003م.
- علي مخزوم التومي - محمد ابراهيم نقاسي - آليات استرداد الموجودات الليبية المهربة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية.
- كريم معروف - إشكاليات التعاون الدولي في استرداد الاموال المنهوبة وعائدات الإجرام المهربة إلى الخارج.